السفير السوري في لندن لا يرى ما يحول دون زيارة السنيورة:

ترسيم الحدود والتمثيل الدبلوماسي شأن لبناني سوري ونقل المقاومة الى الجولان يرتبط بتعنتّ اسرائيل

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

يلتقي رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة اليوم في لندن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ويستعرض معه الاوضاع السياسية والعلاقات الثنائية ويطلب دعم بريطانيا للبنان من اجل انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا.

وبرز امس لقاء الرئيس السنيورة والسفراء العرب المعتمدين في لندن ومن بينهم السفير السوري سامي الخيمي الذي سئل اذا أقنعهم الرئيس السنيورة بوجهة النظر اللبنانية فأجاب «الرئيس السنيورة لم يحاول اقناعنا وعرض موقف الحكومة اللبنانية. وسورية كانت دائماً مؤيدة لاقامة علاقات مع لبنان وليس هناك مشكلة في هذا الموضوع من حيث المبدأ، الطريقة هي التي تحدد المسار».

واذيعت في بيروت امس تصريحات الخيمي نقلا عن الوفد الاعلامي المرافق لرئيس الوزراء اللبناني.

وسئل الخيمي ما هي هذه الطريقة؟ أجاب «الطريقة هي ان يتوقف بعض المزايدين في لبنان عن انتقاد سورية اولاً، وان تقوم علاقات طبيعية بين بعض السياسيين اللبنانيين وسورية».

وعن موضوع ترسيم الحدود وزيارة الرئيس السنيورة؟ أجاب «هذه مسألة تجاوزناها منذ زمن، لو لم تكن سورية تحترم سيادة لبنان لما كان لبنان».

وعن السواترالتربية في عرسال قال «ليس هناك من سواتر ترابية، سوى تلك المتعلقة بالمهربين والتي كانت دائماً تقام وتزال بحسب وجود المهربين».

وسئل ماذا عن ترسيم الحدود في شبعا؟ فأجاب «ترسيم الحدود هو مسألة وافقت عليها سورية لكنها اقترحت ان يبدأ الامر من الشمال طالما ان هناك احتلالاً».

وعن زيارة الرئيس السنيورة الى دمشق ومتى يتم الاعلان عنها؟ أجاب «هذه مسألة قيد النقاش لتحديد جدول الاعمال وليس هناك مشكلة».

وقيل له هل ستوصي باتمام هذه الزيارة في ضوء ما سمعته من الرئيس السنيورة؟ أجاب «لا اظن ان ما قاله دولة الرئيس لم يسمعه المسؤولون في سورية، وليس عندي اي شيء جديد في هذا المجال».

سئل: عندما كانت سورية في لبنان كانت تقول ان العلاقات مع لبنان نموذج للعلاقات بينها وبين الدول العربية، واذا طرح اي طرف موضوع انسحاب سورية من لبنان كان يتهم بالخيانة، وبعد الانسحاب استمرالامر نفسه، فما هو المطلوب من لبنان لكي تكون العلاقات بين البلدين طبيعية وجيدة؟ أجاب «ربما ما يقال لكم ينتمي الى الوهم، نحن لم نكن نسمع من يطالب سورية بالخروج من لبنان، نحن كنا نسمع كثيراً من المديح من اولئك الذين يشتموننا الآن، ارجو ان تراجعوا قليلاً التصريحات الاعلامية التي كانت العام الماضي او قبل عامين، وستدركون بأن المسؤولين السوريين لم يسمعوا قط بالمطالبة برحيلهم».

سئل: ولكن هناك بعض الاطراف كانت تدعو الى ذلك، مثل البطريرك صفير؟ فأجاب «لم يكن يدعو الى الانسحاب بل الى اعادة التموضع والانتشار من خلال نقاشات تتعلق بالحقوق الاساسية لجميع المواطنين اللبنانيين».

سئل: هل ترى ضرورة وجود مرحلة جديدة في لبنان بعد كل الذي جرى؟ أجاب «طبعاً، هذا السؤال اطرحه انا عليك، نحن نقول بالمرحلة الجديدة، هناك جزء من الاعلام اللبناني يشعر دائماً بان لديه ما يتسلى به ضد سورية»، قيل له ولكن هناك ايضاً الاعلام السوري؟ أجاب «بالنسبة للاعلام السوري، هناك بعض وسائل الاعلام، ولكن اذا نظرت اليها بدقة فهي اقل بكثير وتعتمد اسلوب الرد». سئل: هذه الوسائل الاعلامية تنقل الموقف السوري الرسمي؟ أجاب «كيف لك ان تعرف انها تنقل الموقف الرسمي». سئل : هذه الوسائل مؤسسات رسمية؟ أجاب «لا، ليست مؤسسات رسمية، ومعظم ما تتكلم عنه هو صحف». سئل: متى تتوقع ان تتم زيارة الرئيس السنيورة الى دمشق؟ أجاب «طبعاً ليس هناك ما يحول دون اتمام هذه الزيارة».

وسئل: ما هو موقفكم من المشاورات التي تجري في مجلس الامن بخصوص اصدار قرار جديد يلزم سورية تطبيق امور اخرى، مثل الترسم او العلاقات الديبلوماسية او ما تبقى من تطبيق القرار 1559؟ أجاب «هذه المسألة يجب ان تبقى محصورة بين لبنان وسورية كدولتين ذاتي سيادة، نحن نعتبر ان تدخل مجلس الامن هو جزء من الضغوط التي تعودنا عليها، واذا كنتم او كان بعضكم يعتمد على هذه الضغوط، اقول له يستطيع ان ينتظر مزيداً من الضغوط، الضغوط لا تأتي من اجل لبنان مع الاسف ولا من اجل سورية ولا من اجل الشعب اللبناني ولا من اجل الشعب السوري، تأتي بسبب اجندة معينة تخدم اسرائيل، فاذا كانت هذه الضغوط تنتمي الى هذه الاجندة، فلا نستطيع سوى ان نقول اننا سنتصدى لتلك الضغوط».

سئل: هناك من يسأل في لبنان لماذا جبهة الجولان هادئة ولا يوجد فيها مقاومة؟ أجاب «جبهة الجولان هي الجبهة الممانعة الرئيسية ضد اسرائيل، وكل المقاومة العربية للاحتلال الاسرائيلي تتم بسبب صمود سورية، المسألة هنا لا تتعلق بفتح جبهة معينة مباشرة، الدول الرسمية والجيوش الرسمية لا تستطيع في الحقيقة ان تتحمل تبعات حرب معلنة مع اسرائيل، وذلك بسبب الدعم اللامتناهي الذي تحظى به اسرائيل من الولايات المتحدة، لذلك انتم محظوظون في لبنان بان لديكم مقاومة، وهذه المقاومة هي مقاومة شعبية وليست مقاومة رسمية ولكنها مدعومة من جميع الانظمة العربية». قيل له من الممكن ان تنقلوا هذه المقاومة الى سورية؟ فأجاب «هذه المسألة في الحقيقة تتعلق على المدى الطويل، بمدى تعنت اسرائيل ومدى عنادها في عدم فهم الحقوق الانسانية للفلسطينيين والشعوب العربية».

هل التظاهرة نقابية بحت أم سياسية لاسقاط الحكومة؟

هيئة التنسيق تثبّت الدعوة الى التظاهر في بيروت .. وقوى 14 آذار ترفضها

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

تركّز الاهتمام في بيروت امس على الاستحقاق النقابي المتمثل بالدعوة الى التظاهر يوم غد الاربعاء احتجاجاً على إدراج فكرة «التعاقد الوظيفي» في الورقة الاصلاحية للحكومة، ولكن الاصرار على التظاهر رغم سحب الحكومة المشروع ـ الذريعة طرح علامات استفهام حول الابعاد السياسية لهذه الدعوة لاسيما أن هيئة التنسيق النقابية الداعية الى التظاهر تحظى بدعم مباشر من «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» برئاسة العماد ميشال عون الذي دعا في خطاب اخير له الى إسقاط الحكومة بعدما شنّ هجوماً عنيفاً على الاكثرية و«تيار المستقبل».

وسأل «لأي سبب نجدد للرئيس فؤاد السنيورة وزملائه الذين كانوا مسؤولين عن ادارة مالية الدولة واقتصادها؟».

وعقدت هيئة التنسيق النقابية اجتماعاً عند الرابعة من بعد ظهر امس أعلنت فيه تثبيت موعد التظاهرة غداً، وأكدت على طابعها السلمي والحضاري، وقررت منع الشعارات والاعلام غير النقابية، وطالبت بإلغاء مشروع التعاقد الوظيفي نهائياً وليس فقط سحبه من التداول.

وبعد ساعتين على اجتماع هيئة التنسيق تداعت الهيئات التربوية في قوى 14 آذار الى الاجتماع عند الساعة السادسة والنصف مساء في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي واتخذت موقفاً مناهضاً للتظاهر، معتبرة أن الدعوة باتت مسيسة وفاقدة أي مبرّر مطلبي.

وفيما أعلن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة من لندن عشية لقائه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير «أن الحكومة لم تعتمد مشروع التعاقد الوظيفي حتى تتخلى عنه»، داعياً «الى الهدوء والتعاون والابتعاد عن المواقف السلبية»، وبرز موقف لرئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري رأى فيه «أن في العلاقة بين حزب الله وحركة أمل والعماد عون شيئاً من الخراب للبنان».

وعلمت «القدس العربي» أن هذا الموقف اثار استياء الرئيس نبيه بري الذي كلّف أحد أعضاء كتلته النائب علي حسن خليل الاتصال بالنائب الحريري الذي كان في باريس من اجل الاستفسار عن حقيقة هذا الموقف.فما كان من المكتب الاعلامي لرئيس كتلة «المستقبل» النيابية أن أصدر توضيحاً لفت فيه الى «أن كلامه» حول حركة «أمل» جاء في اطار تعداده للاطراف السياسية المشاركة في الحكومة اللبنانية، وبالتالي فإن ما ورد في شأن حركة «أمل» في مقاطع اخرى من المقابلة غير دقيق، علماً ان النائب الحريري يكن كل احترام لدولة الرئيس نبيه بري، ويحفظ له في شكل خاص مشاركته في تشييع الرئيس الشهيد رفيق الحريري والعاطفة الصادقة التي عبر عنها في ذلك الوقت العصيب.

من جهتها، وصفت أوساط رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع الهجوم الذي يُشن ضد الحكومة بأنه «هجوم مضاد من السوريين واعوانهم على ثورة الارز بغية التخلص من تداعياتها ومن الوضع الجديد الذي نشأ في لبنان منذ سنة وحتى اليوم». ورأت الاوساط أن تحرك الغد هو «تحرك سياسي بغطاء معيشي».

رئيس الامارات الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان مستقبلا النائب اللبناني ووليد جنبلاط (القدس العربي)

رئيس الامارات يلتقي وليد جنبلاط ويؤكد على أهمية استقرار لبنان

ابوظبي ـ «القدس العربي»
ـ من جمال المجايدة:

استقبل رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان ظهر امس وليد جنبلاط رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي وعضو تجمع اللقاء الديمقراطي اللبناني يرافقه غازي العريضي وزير الاعلام اللبناني الذي يزور الامارات حالياً.

واطلع الشيخ خليفة من النائب وليد جنبلاط على تطورات الأوضاع في لبنان خاصة المراحل التي وصل إليها الحوار الوطني اللبناني.

وأكد رئيس الامارات على أهمية استقرار لبنان ووحدته الوطنية ونموه وازدهاره لما يعود بالخير على شعبه لينعم بالأمن والاستقرار وتحقيق التنمية.

من جانبه عبر جنبلاط عن شكره وتقديره لرئيس دولة الامارات على مواقفه المشرفة تجاه لبنان وشعبه والدعم المستمر الذي يلقاه في مختلف المجالات والذي يعد محل تقدير واعتزاز لدى حكومة وشعب لبنان.

مؤتمر فلسطينيي أوروبا: متمسكون بحق العودة

■ مالمو (السويد) ـ ق ب: في مؤتمر كبير لهم عبر الفلسطينيون في أوروبا، عن تمسكهم الراسخ بالحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة، وشددوا على أن الشعب الفلسطيني أينما كان تجمعه هوية راسخة، وفق الشعار الذي رفعوه في هذه الفعالية.

فتحت عنوان «هوية فلسطينية متجذرة وتمسك راسخ بالحقوق»، انعقد مؤتمر مالمو، بعد ثلاثة مؤتمرات ناجحة، عقدت بدءا من عام 2003، في لندن، وبرلين، وفيينا، على التوالي. واجتذب المؤتمرالانظار على نحو كبير، خاصة مع مشاركة وزير فلسطيني في أعماله، لتكون هذه هي أول زيارة يقوم بها وزير في الحكومة الفلسطينية الجديدة لدولة أوروبية، رغم حالة الحصار السياسي التي تقودها الولايات المتحدة على الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة. وحضر المؤتمر خمسة آلاف مشارك متوزعين على وفود الشتات الفلسطيني القادمة من عشرات الدول الأوروبية. فقد استقبلت مدينة مالمو السويدية الوفود الفلسطينية التي شاركت في أعمال المؤتمر السنوي، الرابع على التوالي، والذي يحظى بوزن اعتباري متزايد واهتمام إعلامي كبير. وعلاوة على مشاركة وزير شؤون اللاجئين الفلسطيني في المؤتمر الدكتور عاطف عدوان فقد تحدث الى المشاركين عبر الهاتف، رئيس الحكومة الفلسطيني إسماعيل هنية، فيما انتدب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ممثلا عنه والقى خطابا الى فلسطينيي أوروبا في مؤتمرهم.

كما تحدث الى المؤتمر عبر الهاتف الأب عطا الله حنا، الناطق باسم الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين والأراضي المقدسة، والشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين 48، والذي يرأس أيضا «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية».

وتضمن جدول أعمال المؤتمر بحث قضايا من قبيل «كيفية استثمار المواقف الأوروبية المؤيدة للحق الفلسطيني»، و«الذاكرة الفلسطينية في أوروبا متطلبات التفعيل والتوريث»، و«فلسطين وأوروبا نظرة إعلامية على آفاق العلاقة المتبادلة»، في ما تطرق المؤتمر الى «دور النخب الفلسطينية في أوروبا في دعم الحقوق الفلسطينية».

وتمخضت عن المؤتمر توجهات عملية، وصدر عنه بيان ختامي ضاف، هو بمثابة وثيقة تعبر عن بعض تصورات الشتات الفلسطيني في أوروبا ومواقفه، خاصة لجهة تأكيد التمسك بحق العودة، واقتراح بعض الخيارات المتعلقة بتفعيل دور فلسطينيي أوروبا ضمن الأطر الفلسطينية، كمنظمة التحرير. وأعلن المؤتمرون عن استهجانهم للعقوبات المفروضة على الشعب الفلسطيني على خلفية الانتخابات التشريعية الأخيرة، وطالبوا بقوة بالتراجع عنها، وفرض عقوبات على الدولة العبرية على خلفية انتهاكاتها وسياساتها.

والى جانب هؤلاء، حضر المؤتمر الذي استضافه لهذا العام، مركز العدالة الفلسطيني في السويد، شخصيات أوروبية وسويدية معروفة، وممثلون عن المجتمع المدني من عموم أوروبا، فضلا عن مندوبين عن مؤسسات الجاليات العربية والمسلمة من دول أوروبية عدة، بالإضافة الى وفود من الشتات الفلسطيني حول العالم.

الاحزاب العربية في الـ 48 تقدم مساعدات للفلسطينيين

■ جنين (الضفة الغربية) ـ اف ب: اعلن مسؤولون من عرب الـ48 ان الاحزاب العربية في الداخل الفلسطيني قدمت امس الاثنين 250 طنا من المساعدات الانسانية للاراضي الفلسطينية حيث تواجه حكومة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) ازمة مالية خانقة.

واعلن عبد عنبتاوي مسؤول لجنة المتابعة العليا، وهي هيئة تنسيق بين الحركات والأحزاب السياسية العربية البرلمانية وغير البرلمانية، لـ«وكالة فرانس برس» ان المساعدات نقلت في شاحنات افرغت حمولتها عند حواجز الجيش الاسرائيلي في مداخل جنين ونابلس وطولكرم في شمال الضفة الغربية الغربية وكذلك في قرية بلعين.

وتم جمع المساعدات المكونة من مواد غذائية اولية كالارز والسكر والزيت والقمح خلال الاسابيع القليلة الماضية لدى عرب اسرائيل الذين لبوا نداء لجنة المتابعة العليا.

واعرب عنبتاوي عن ارتياحه لان «اللجنة اعلنت عن حملة اغاثة لدعم صمود شعبنا الفلسطيني وتجاوب معها عدد كبير من الاحزاب العربية».

ومن بين الجمعيات الاكثر نشاطا في جمع المساعدات الحركة الاسلامية العربية في اسرائيل التي اكد الناطق باسمها زاهي نجيدات لوكالة فرانس برس ان علاوة على 250 طنا من المساعدات التي وزعت امس تم جمع 1,3 مليون شيكل (288 الف دولار) في اطار حملة تشرف عليها نفس اللجنة. ويفترض ان تستخدم هذه الاموال في شراء اغذية توزع في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الايام القليلة القادمة. ولم يتقاض نحو 160 الف موظف وعناصر قوات الامن التابعون للسلطة الفلسطينية رواتبهم منذ اذار(مارس) بسبب تعليق المساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس. وتؤمن هذه الرواتب لقمة العيش لنحو ربع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويقدر عرب الـ48 وهم فلسطينيون لم يغادروا منازلهم بعد قيام دولة اسرائيل عام 1948 بنحو 1,2 مليون نسمة ويمثلون خمس سكان دولة اسرائيل. ويعاني هؤلاء وهم اسرائيليو الجنسية وفلسطينيو الانتماء من التمييز ويندون به باستمرار.

تل ابيب تتوقع ازدياد ظاهرة التسلل من السودان الى اراضيها

اسرائيل تحتجز في سجونها 176 سودانيا بدون محاكمة

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

قالت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية في عددها الصادر امس الاثنين ان الاجهزة الامنية الاسرائيلية تتوقع قيام المئات من اللاجئين السودانيين بالتسلل الى الدولة العبرية عن طريق شبه جزيرة سيناء.

وجاء هذا التوقع خلال النظر في الالتماس الذي قدمه اربعة سودانيين يحتجزون في السجون الاسرائيلية بدون تهمة وبدون الحصول على ادنى الحقوق.

واضافت النيابة العامة الاسرائيلية في ردها على الالتماس الذي قدم الى المحكمة العليا الاسرائيلية امس الاثنين انه وفق المعلومات الاستخباراتية الاسرائيلية فان السودانيين الذين تسللوا الى اسرائيل يشكلون خطرا كبيرا على امن الدولة العبرية بسبب الحركات والتنظيمات الاسلامية الارهابية والمتطرفة الفاعلة في السودان، واعترفت النيابة ان اسرائيل تحتجز في سجونها 176 سودانيا بدون محاكمة وانها ترفض الافراج عنهم او اطلاق سراحهم او محاكمتهم، مشددة انه منذ شهر كانون الثاني (يناير) من العام الحالي تفاقمت ظاهرة تسلل السودانيين الى اسرائيل من شبه جزيرة سيناء، زاعمة انهم يخططون لعمليات عسكرية ضد اهداف اسرائيلية، كما اتهمتهم بأنهم قاموا بتهريب الاسلحة من سيناء الى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ومن المتوقع ان تصدر المحكمة العليا قرارها النهائي في القضية في غضون الاسابيع القليلة القادمة.

وكانت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية كشفت قبل اسبوعين ان اكثر من ثلاثين لاجئا سودانيا، هربوا من المعارك الطاحنة في اقليم دارفور في السودان، وصلوا الى الدولة العبرية، التي قامت باعتقالهم على الفور وزجهم في سجن معسياهو في مركز اسرائيل في ظروف قاسية للغاية، واضافت الصحيفة ان اللاجئين هربوا من الموت في السودان طمعا في الحصول على لجوء سياسي، ولكنهم تحولوا الى سجناء يعيشون القهر يوميا جراء المعاملة التي يتلقونها من مصلحة السجون الاسرائيلية.

ووفق الصحيفة فان اللاجئين السودانيين وصلوا الى اسرائيل في شهر شباط (فبراير) الماضي وتم اعتقالهم على الفور من قبل الجيش الاسرائيلي، الذي زجهم في احد المعتقلات التابعة له لمدة عشرة ايام بدون الحصول على اذن من قبل السلطات المختصة، وبعد ذلك قام رئيس قسم العمليات في جيش الاحتلال الجنرال غادي ايزينكوت، بالتوقيع على اوامر بطرد اللاجئين السودانيين، وحتى تتم عملية الطرد، ارسلت السلطات الاسرائيلية اللاجئين من السودان الى سجن معسياهو بانتظار اخراج قرار ابعادهم الى حيز التنفيذ.

وكشفت الصحيفة النقاب عن ان اللاجئين السودانيين معتقلون في اسرائيل بموجب قانون طوارئ سن قبل 52 عاما ضمن محاولات الدولة العبرية منع ظاهرة التسلل الى اراضيها.

وينص القانون المجحف على ان الدولة العبرية باستطاعتها حجز أي شخص تعتبره متسللا الى اراضيها لفترة زمنية غير محددة، كما ان القانون المذكور يمنع المعتقل من التوجه الى القضاء الاسرائيلي لشرح معاناته وظروف اعتقاله. واضافت الصحيفة ان ممثلين عن عدد من منظمات حقوق الانسان في اسرائيل اكتشفوا هذا الامر وقدموا التماسا الى المحكمة العليا الاسرائيلية، طالبوا من خلاله بمنح اللاجئين الحق الاساسي في عرض قضيتهم على المحكمة الاسرائيلية. ولفتت المنظمات الى ان السلطات الاسرائيلية تستعمل مع السودانيين القانون القديم، في حين تتعامل مع المهاجرين من الدول المختلفة، غير العربية او الاسلامية وفق قانون اخر بموجبه يتم تمديد اعتقال المتسلل غير القانوني في السجن لمدة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة، كما ان القانون يلزمها بعرضه على المحكمة الاسرائيلية في فترة اقصاها اسبوعان.

وتابعت المنظمات الحقوقية الاسرائيلية في التماسها قائلة ان الدولة العبرية لجأت الى القانون القديم بعد ان قامت المحاكم الاسرائيلية قبل فترة باطلاق سراح عشرة لاجئين سودانيين من السجن واستيعابهم في قرى تعاونية حتى تنتهي الاجراءات القانونية ضدهم.

ولفتت المنظمات الى ان القرار باطلاق سراح اللاجئين جاء بعد ان فشلت النيابة العامة الاسرائيلية في اقناع المحكمة الاسرائيلية بأنهم يشكلون خطرا امنيا على الدولة العبرية. كذلك شدد الملتمسون ان ادعاء جهاز الامن العام (الشاباك الاسرائيلي) بان هؤلاء اللاجئين من شأنهم ان ينفذوا ما اسماه عمليات ارهابية في العمق الاسرائيلي رفض من قبل المحكمة.

واوضحت المحكمة في قرارها، كما افادت «هآرتس»، ان اللاجئين السودانيين هربوا من بلادهم خشية تعرضهم للموت، كما انهم فروا من مصر بسبب المعاملة القاسية التي تلقوها من السلطات المصرية.

ونوهت الصحيفة الاسرائيلية الى ان احد اللاجئين السودانيين الذين قدموا الالتماس باسمه هرب من اقليم دارفور بعد مقتل ابناء عائلته ووصل الى مصر حيث اعترفت به الامم المتحدة لاجئا سودانيا، ولكنه كما جاء في الالتماس تعرض الى ملاحقة مستمرة من قبل السلطات المصرية التي قامت باعتقاله العديد من المرات، الامر الذي دفعه في نهاية المطاف، كما اكدت الصحيفة، الى التسلل الى اسرائيل بشكل غير قانوني.

وكشفت الصحيفة الاسرائيلية ايضا النقاب انه في نهاية العام 2004 قام العشرات من اللاجئين السودانيين بالتسلل الى اسرائيل، فاعتقلهم الجيش الاسرائيلي وزجهم في سجن «كتيسعوت» في جنوب الدولة العبرية دون ان يبلغ احدا بأمر الاعتقال، ولكن بعد مرور عدة اشهر وخلال زيارة روتينية لممثلي الصليب الاحمر الدولي الى السجن اكتشف امر اللاجئين السودانيين، فقام جيش الاحتلال الذي ارتبك باصدار اوامر بطرد اللاجئين السودانيين دون تأخير خوفا من تداعيات القضية خصوصا وان الصليب الاحمر الدولي هدد بالتوجه الى المحافل الدولية والكشف عن القضية.

وكشفت الصحيفة في سياق تقريرها ان جلسة عقدت في مكتب المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية تقرر فيها مواصلة التعامل مع اللاجئين السودانيين بموجب القانون القديم، لانهم يشكلون خطرا على الدولة العبرية، ومن غير المؤكد انهم لم يساهموا في تهريب الاسلحة الى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة او تهريب المخدرات والعاهرات من مصر الى اسرائيل.

واشارت «هآرتس» الى انه بعد تقديم الالتماس سارعت وزارة القضاء الاسرائيلية الى نشر بيان توضح فيه ان قانون التسلل الذي سن في العام 1954 هو سيئ وانها بصدد ادخال التعديلات عليه. حتى ذلك الحين سيبقى اللاجئون يقبعون في غياهب السجون الاسرائيلية في ظروف مأساوية، فهم هربوا من الموت، ولكن المعاملة التي يتلقونها في الدولة العبرية لا تبشر بالخير ومصيرهم على ما يبدو طردهم واعادتهم الى السودان.

أولمرت استبدل مصطلح «حدود دائمة» بـ«حدود قابلة للحماية»

طاقم إسرائيلي عينّه شارون يعكف على بلورة «خطة التجميع»

■ تل أبيب ـ يو بي أي: قالت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية امس الاثنين ان رئيس الوزراء ايهود أولمرت استبدل بعد تشكيل حكومته الجديدة مصطلح «حدود دائمة» لإسرائيل بـ«حدود قابلة للحماية».

وقالت الصحيفة إن الفرق الأساسي بين المصطلحين هو أنه من أجل رسم «حدود دائمة» يتوجب على إسرائيل إبرام اتفاقات مع الدول المجاورة لها وخصوصا مع الفلسطينيين.

وأضافت الصحيفة أنه حتى اليوم لم يتم ترسيم حدود كهذه بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقالت الصحيفة انه في مقابل ذلك فان أولمرت يعتبر أن مصطلح «حدود قابلة للحماية» يتناسب أكثر مع «خطة التجميع» التي ينوي تنفيذها وتتعلق بخطوات وترسيم حدود لإسرائيل بصورة أحادية الجانب.

ويعكف طاقم حكومي إسرائيلي عيّنه رئيس الوزراء السابق أرييل شارون منذ شهور وبصورة سرية على الإعداد لبلورة «خطة التجميع» الأحادية الجانب.

ونقلت صحيفة «هآرتس» امس الاثنين عن مصادر سياسية إسرائيلية قولها إن الطاقم يضم مسؤولين كبار في عدد من الوزارات ويعمل في إعداد الإطار القانوني «لخطة التجميع» وتكلفة تنفيذها والبحث عن حلول قانونية لتجنيد اعتراف دولي بخط الحدود الجديد الذي سترسمه إسرائيل.

والمسؤولون الإسرائيليون الذين يشاركون في هذا الطاقم هم مدير عام وزارة القضاء أهرون أبراموفيتش ومدير عام وزارة المالية يوسي باخار ونائب المستشار القضائي للحكومة للشؤون الدولية شفيط ماطياس.

ولفتت «هآرتس» الى أن أبراموفيتش وباخار كانا المسؤولين المركزيين اللذين عملا على بلورة خطة فك الارتباط التي نفذتها إسرائيل في الصيف الماضي وأخلت من خلالها المستوطنات في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية إضافة الى انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع.

ويحاول استخلاص العبر من تنفيذ خطة فك الارتباط لبلورة «خطة التجميع».

من جهة اخرى، يجري الجيش الإسرائيلي من خلال ما يسمى بالإدارة المدنية في الضفة الغربية مسحا «للبناء غير القانوني للمستوطنين» في الضفة وبضمن ذلك البؤر الاستيطانية العشوائية.

وأفادت «هآرتس» أن الكشف عن هذا المسح جاء في ردّ رئيس الإدارة المدنية العميد كميل أبو ركن على التماس قدمته حركة «سلام الآن» للمحكمة العليا الإسرائيلية وطالبت فيه بتفكيك البؤر الاستيطانية.

وبحسب أبو ركن فإن عملية المسح ستستمر أربعة شهور وهي جزء من خطة العمل لدوائر فرض القانون في الضفة بهدف إخلاء البؤر الاستيطانية وهدم المباني غير القانونية التي شيدها المستوطنون.

وتفرق السلطات الإسرائيلية بين المستوطنات التي أقيمت بأمر مباشر من الحكومة بواسطة وزير الدفاع المسؤول المباشر عن إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب العام 1967 وتعتبرها «قانونية» وبين البؤر الاستيطانية العشوائية التي أقامها مستوطنون من دون قرار حكومي وتعتبرها «غير قانونية» على الرغم من أن الدوائر الحكومية الإسرائيلية زوّدتها بالبنى التحتية من كهرباء وماء وفي عدد كبير منها تم شقّ الشوارع إليها.

من جهة اخرى أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عن تعيين أبراموفيتش مديرا عاما لوزارة الخارجية بهدف إلقاء مهمة الإعداد «لخطة التجميع» عليه.

ومن المقرر ان يعقد رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت خلال الأسبوع الجاري اجتماعا لكبار الوزراء في حكومته بهدف إجراء بحث حول «خطة التجميع» والعلاقات مع الفلسطينيين.

ويذكر أن أولمرت كان قد أوضح في الأيام الأخيرة أن الغاية المركزية لحكومته هي ترسيم حدود جديدة لإسرائيل تضمن «أغلبية يهودية صلبة قابلة للحماية وتفصل بيننا وبين أولئك الذين يتوجب أن يعيشوا بجوارنا وليس بداخلنا» في إشارة الى الفلسطينيين.

ويستعد أولمرت للسفر الى الولايات المتحدة ولقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش في 23 أيار (مايو) الجاري ليعرض «خطة التجميع» على الرئيس والمسؤولين في الإدارة الأمريكية.

ويدعي أولمرت أنه قبل البدء بتنفيذ خطته سيمنح الفلسطينيين مهلة قصيرة لتستجيب الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس للشروط الإسرائيلية لإعادة الاتصالات والتي تقضي باعتراف حماس بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة ونبذ العنف.

ويهدد أولمرت بأنه في حال عدم البدء باتصالات أو أن هذه الاتصالات لم تظهر تقدما فإن إسرائيل ستتوجه لتنفيذ خطوات أحادية الجانب.

ضابط الاحتلال الذي قتل فتى فلسطينيا بدم بارد بقي طليقا

محكمة عسكرية اسرائيلية فرضت عليه ستة اشهر عملا لصالح الجمهور ولكن محاميه قدم استئنافا زاعما ان العقاب قاس

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

كم يساوي دم الفتى الفلسطيني الذي يمزق ضابط في جيش الاحتلال الاسرائيلي جسده ويحوله الى اشلاء بواسطة سلاحه الاوتوماتيكي؟ المحاكم المدنية والعسكرية في اسرائيل باتت من اكثر المؤسسات عنصرية تحديدا عندما يكون المتهم اسرائيليا والضحية من ابناء الشعب العربي الفلسطيني من طرفي ما يسمى الخط الاخضر. فحسب استطلاع اكاديمي اجري في جامعة حيفا العام الماضي تبين ان القضاة في جميع المحاكم الاسرائيلية ينزلون اشد العقوبات عندما يكون المتهم عربيا فلسطينيا ويظهرون في نفس الوقت تسامحا منقطع النظير عندما يدور الحديث عن متهم اسرائيلي يهودي.

والقضية التي نحن بصددها تؤكد للقاصي والداني ان الاحتلال الاسرائيلي يقترف الجرائم البشعة في الضفة الغربية المحتلة وفي قطاع غزة، دون ان يدفع الثمن، وحتى عندما تقرر النيابة العامة الاسرائيلية تقديم ضابط او جندي نظامي الى المحكمة العسكرية بسبب ضغوطات منظمات حقوق الانسان المناهضة للاحتلال، فان العقاب الذي يفرض عادة على المتهم يكون مضحكا ويدل على عمق الاستعلاء الاسرائيلي.

في الرابع من شهر تشرين الاول (اكتوبر) من العام 2002 عندما كانت الانتفاضة الفلسطينية، انتفاضة القدس والاقصى في اوجها، تلقى جيش الاحتلال معلومة عسكرية من المخابرات الاسرائيلية مفادها ان الفلسطينيين يخططون لنقل سيارة مفخخة من منطقة جنين الى العمق الاسرائيلي.

قائد وحدة عسكرية وسائقه وعدد كبير من الجنود توجهوا الى قرية نزلة زيد المتاخمة لمدينة جنين لفحص الامر، على حد تعبير النيابة العسكرية الاسرائيلية.

وعندما دخلوا الى القرية بسياراتهم المصفحة قام عدد من الفتيان الفلسطينيين برشقهم بالحجارة. الضابط المسؤول طلب عبر جهاز مكبر الصوت من الفتية التوقف عن رشقهم بالحجارة، وهددهم انه في حالة مواصلتهم رشق الحجارة فانه سيستعمل السلاح. الجنود لحقوا بالفتيان الفلسطينيين الذين رفضوا الانصياع لأوامر جيش الاحتلال، اما الضابط، وهو برتبة عالية فقد فتح شباك سيارته المصفحة ورأى عددا من الفتية على شرفة احد المنازل، اشهر سلاحه الاوتوماتيكي باتجاههم وامرهم بالدخول الى البيت والتوقف عن رشق الحجارة. الفتية دخلوا الى البيت، كما جاء في لائحة الاتهام، ولكن على ما يبدو التعطش للدم والقتل كان سيد الموقف. الضابط حضر سلاحه وقام باطلاق وابل من الرصاص باتجاه الشرفة التي كان الفتية يرابطون عليها.

احدى الرصاصات اخترقت جسد الفتى الفلسطيني محمد علي نجيب زيد ابن الـ16 ربيعا. محمد اصيب في منطقة الصدر فحمله والده ونزل الى الشارع متحديا نظام منع التجول الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي وطلب من الجيش الاسرائيلي السماح له بنقل ابنه المصاب الى احد المستشفيات الفلسطينية.

وبعد نقاش حاد بين الطرفين تكرم عليه جنود الاحتلال وسمحوا له بنقل ابنه المصاب الذي كان ينزف الدم، وفي الطريق الى جنين، اوقف الحاجز العسكري السيارة الفلسطينية التي اقلت الجريح. وهناك لفظ محمد انفاسه الاخيرة لينضم الى قافلة شهداء فلسطين، وليعطر دمه الغالي تراب الوطن الزكي. استشهد محمد بسبب رصاصة من سلاح ضابط اسرائيلي رفيع المستوى من ناحية الرتبة، لا الاخلاق.

الشرطة العسكرية الاسرائيلية باشرت في التحقيق في القضية بعد توجهات متكررة من منظمات حقوق الانسان. قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، المسؤولة عسكريا عن الضفة الغربية المحتلة، اوصت كما جاء في لائحة الاتهام بتقديم الضابط الى المحكمة العسكرية.

وفعلا قدمت ضد الضابط القاتل لائحة اتهام حيث نسبت له النيابة العسكرية تهمة التسبب في القتل عن طريق الاهمال. قضاة المحكمة العسكرية الذين نظروا في القضية توصلوا الى قناعة بان الضابط تصرف بشكل غير لائق وقرروا ادانته في التهمة الموجهة اليه.

اما العقاب الذي فرض على القاتل فكان ستة اشهر سجنا فعليا حولوا بشكل اوتوماتيكي الى ستة اشهر لخدمة الجمهور، بمعنى ان الضابط القاتل لم يزج في السجن حتى يوم واحد فقط.